الحزب الاشتراكي الفرنسي و الثورة الجزائرية(1954-1962)

أة. مصطفى عتيقة*

أد. موفقس محمد*

الملخص:

شكل الحزب الاشتراكي الفرنسي أحد أهم التشكيلات السياسية الفرنسية التي وسمت التاريخ السياسي الفرنسي و كان له بالغ الأثر على مستقبل مقاطعات ما وراء البحر التي كانت ضمن الهيمنة الاستعمارية الفرنسية. فإلى غاية سنة 1951 كانت مواقف الحزب مؤيدة لمجموع السياسة الحكومية في شمال افريقيا، وعند اندلاع الثورة التحريرية اعتبرها الحزب مؤامرة خارجية ، الأمر الذي عبرت عنه تصريحات المسؤولين وأدبيات الصحافة آنذاك.

لقد قامت سياسة الحزب على ضرورة محافظة فرنسا على أمبراطوريتها من خلال الارتباط الكلي أو الفيدرالي، كما كان المشكل الجزائري حاضرا في مختلف مؤتمرات الحزب ومجالسه الوطنية، حيث تطورت المعارضة داخل الحزب بسبب المشكل الجزائري بظهور تيار جديد توج بتأسيس الحزب الاشتراكي الموحد – أفريل 1960- و الذي عارض حرب الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ؛ فرنسا؛ الحزب الاشتراكي 1960؛ حرب الجزائر.

Abstract:

The SFIO led by Jean Jaurès became an influential force in France. During world war 2 much of the SFIO participated in the Resistance and cooperated with Generals de Gaulle.

The government led by the radical Edgar Faure kept Soustelle on despite intense hostility from the settler lobby.In 1956 it was a the republican front a coalition of the SFIO ,UDSR and radicals which took up the reformist mantle over Algeria. On matters colonial Mollet had a pedigree as a liberal

* طالبة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ جامعة أحمد بن بلة وهران 1، الجزائر.

*أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ جامعة أحمد بن بلة وهران 1، الجزائر.

reformer.In practical terms the republican front's ideas were transformed into a three pronged policy - pacification-.
But with Lacoste remaining as minister-resident until April 1958 its ideas continual to define policy as successive government.
In May 1958 the Algerian crisis brought down the Fourth republic and led to the return of de Gaulle, on 16 September 1959 in a televised De Gaulle recognized Algeria's right to self-determination.
Key words : the Algerian crisis; colonialism ; SFIO; UDSR; Jean Jaurès; de Gaulle; Edgar Faure; colonial.

مقدمة:

يعتبر الحزب الاشتراكي الفرنسي من أبرز أحزاب اليسار الفرنسي التي ميزت التاريخ السياسي الفرنسي،وتركت بصمتها في مسار الحركات التحررية عامة و الثورة الجزائرية خاصة، وليس الهدف من دراستنا تناول تاريخ الحزب كمنظومة سياسية مستقلة ولكن الوقوف عند أهم المحطات التاريخية التي شهدت تفاعل هذا الأخير مع الثورة التحريرية الجزائرية. وعليه فإن مهمة الباحث هي بيان التحولات التي شهدها الحزب بسبب الثورة الجزائرية طيلة الفترة(1954-1962)، و لعل من أبرز التساؤلات في هذا المجال: ما طبيعة التأثير الحاصل بين الحزب الاشتراكي الفرنسي كتنظيم سياسي تميز بمؤسسته التنظيمية و قاعدته النضالية، فضلا عن تطلعاته الإيديولوجية -التي تتوافق و تتنافى أحيانا مع طموحاته السياسية- و الثورة الجزائرية كمشروع تحرري أثر بقدر واسع في الحياة السياسية الفرنسية.

ومن أجل استجلاء طبيعة تأثير الثورة الجزائرية على الحزب الاشتراكي الفرنسي كان من الضروري عرض جانب من تاريخ الحزب منذ نشأته وإلى غاية اندلاع ثورة التحرير، فمنذ 1882 انقسمت الاشتراكية الفرنسية إلى خمسة تيارات: التيار الأول عرف ب les possibilistes و الذي ظهر على يد Paul Brousse ،فحين ظهر les Allemanistes بفضل انتفاضة جناح العمال يقودهم Jean Allemane الذي أحدث انشقاقا سنة 1890 مشكلا الحزب العمالي الاشتراكي الثوري " le parti ouvrier socialiste révolutionnaire" -POSR-، أما الاشتراكيين المستقلين " les socialistes indépendants " فهم في الأصل مجموع شخصيات راديكالية و جمهورية أمثال جون

جورس " Jean Jaurès " حيث استثمروا فكرة الوحدة من أجل ضم شخصيات جديدة أمثال ليون بلوم "Léon Blum" ليتشكل في النهاية الحزب الاشتراكي الفرنسي " parti socialiste français".

فحين مثل تيار les guesdistes الحزب العمالي الفرنسي الذي نشأ سنة 1880 من طرف جيل قاسد" Jules Guesdistes" الذي ناضل من أجل احتلال السلطة السياسية من طرف البروليتاريا.

خلال سنة 1901 تواجه حزبان اشتراكيان :الأول يسار- ثوري مع قاسد و الثاني جاء على اليمين كان أكثر إصلاحية مع جورس و بول بروس لتتوحد الاشتراكية الفرنسية سنة 1905 خلال مؤتمر Globe بباريس و كان ميلاد الفرع الفرنسي للأممية العمالية " section française de l'internationales ouvrière" - SFIO

لقد اتخذ الحزب الاشتراكي موقفا مناهضا للسياسة الكولونيالية وتجلت حينها اختلافات بين جورس و قاسد، لاحقا ستتجسد القطيعة بين الحزب الشيوعي و الحزب الاشتراكي بمناسبة مؤتمر تور tours أين عارض ليون بلوم انضمام الحزب الاشتراكي للأممية العالمية الأمر الذي رفضته الأغلبية مشكلة الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية " section Française de l'internationale communiste" و هو الحزب الشيوعي الفرنسي.

لقد أصبح الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة 1933 أكثر أهمية من الحزب الشيوعي لكنه انقسم إلى تيارات عديدة: تيار أقصى اليسار ممثل في الفعل الاشتراكي " l'Action socialiste" مناهض للامبريالية، تيار اليسار الثوري بقيادة مارسو بيفيه "Marceau Pivert "، تيار منحدر من guesdisme تجسد ضمن الكفاح الاشتراكي " la bataille socialiste " ، وتيار آخر جسدته الماركسية الثورية " le combat marxiste ".

لقد كانت أحداث 6- فيفري-1934، أين حاولت تنظيمات أقصى اليمين الوصول إلى قصر البوربون وقلب الجمهورية مناسبة لتوحيد اليسار الفرنسي

خاصة الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي من خلال ميلاد الجبهة الشعبية التي تولت السلطة سنة 1936 .

ولكن اندلاع الحرب الكونية الثانية سنة 1939 تسبب مجددا في انقسام الحزب الاشتراكي بين مؤيدي ليون بلوم و مناصري بول فور(Fauristes) الذي رفض الحرب و دعا إلى ندوة سلام عالمي، و تأكد الانقسام بمناسبة التصويت على كامل السلطات للماريشال بيتان أين صوت حوالي 170 من برلماني الحزب على هذه الأخيرة.. كذلك كان الانقسام بين المتواطئين مع حكومة فيشي و مناصري المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية. وبفضل جهود كل من دانيال ماير"Daniel Mayer " و هنري ريبيار "Henri Ribiére " ظهر الحزب خلال مرحلة التحرير كثالث قوة بعد الحركة الجمهورية الشعبية MRP و الحزب الشيوعي، ليشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع هاذين الحزبين الثلاثية "Tripartisme " ..

1 -<u>الحزب الاشتراكي الفرنسي والثورة الجزائرية خلال الجمهورية الرابعة (1946-1958):</u>

قرر المؤتمر الوطني لليسار الاشتراكي الذي انعقد في نوفمبر 1944 و بخصوص المستعمرات أن هدف الحزب هو تحرير الشعوب الأصيلة- الأهالي- ليس من خلال الانفصال لكن من خلال إقامة وحدة بين فرنسا الاشتراكية و الديمقراطية و هؤلاء ، واعتبر أن الحركات الوطنية تحركها القوى الخارجية[2].

وبمناسبة انعقاد المؤتمر "38" للحزب الاشتراكي سنة 1946 تلاشت الإدارة التي كان يقودها "دانيال ماير" بتأييد من ليون بلوم بحجة تغيير إيديولوجية الحزب بقطعه عن قاعدته الماركسية لصالح ما يسمى بالاشتراكية الإنسانية، أين أصبح غي مولي الأمين العام للحزب لينشق عنه "bataille socialiste " وهي نواة الحزب الاشتراكي الموحد .

وإلى غاية سنة 1951 وافقت المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي على مجموع السياسة الحكومية: استمرار حرب الهند الصينية،السياسة القمعية بمدغشقر والمغرب و تزوير الانتخابات بالجزائر سنة 1948 في ظل الحاكم العام الاشتراكي مارسل إيدموند ناجلان"Marcel- Edmond-Naegelane " .

لقد شهدت الساحة الدولية طيلة الفترة (1954- 1958) جملة من الأحداث: إدانة ستالين من طرف خروتشوف، التوقيع على معاهدة روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوربية، مشكل قناة السويس... لذلك اختار الحزب الاشتراكي الفرنسي " حرب الجزائر" كوسيلة للتعبير عن مواقفه بشأن هذه القضايا و غيرها.

عند اندلاع الثورة التحريرية رفضها الحزب و حاول أن يدافع عن أطروحة مفادها أن الثورة من تدبير خارجي، و هو الأمر الذي عبرت عنه جريدته le populaire في عدد 3 نوفمبر 1954 عندما دعت لمعاقبة المسؤولين عن هذه الأحداث- 3-، وحمل أحد مسؤولي الحزب بلوش " Bloch" الجامعة العربية مسؤولية ما حدث. ويبدو أنه إلى غاية مارس 1955 لم تتحدث ذات الجريدة عن أحداث الثورة الجزائرية إلى على ضوء انجازات الجيش الفرنسي وغالبا ما وصفت أحداثها بالإرهاب و اعتبرت أفراد ج ت و عصاة و خارجين عن القانون.

على عهد حكومة الراديكالي منداس فرانس، أنكر الاشتراكيون استخدام العنف والتعذيب بحجة أنه يساهم في تنمية الشعور الوطني لدى الجزائريين، وخاصة أن البرلمانيين الاشتراكيين كانوا على دراية بحجم الانتهاكات المرتكبة في الجزائر من خلال نائب وهران موريس رابييه "Maurice Rabier " و مصطفى بن باحمد نائب الهيئة الانتخابية الثانية[3].

ومما لا شك فيه أن موقف الحزب الاشتراكي من الثورة الجزائرية كان رهين العديد من الاعتبارات معظمها يرتبط بمتطلبات الدور السياسي للحزب و مشاركته في السلطة أكثر من الاعتبارات العقائدية التي تجلت لدى أقلية من المناضلين، و لعل تتبع جانب من نشاط الحزب يكشف عن هذا الأمر.

فخلال انعقاد مؤتمر آسنيار "d'Asnières " في شهر جويلية 1955 كانت المواجهة بين تيارين الأول مؤيد لمبدأ الشراكة الفرنسية- المسلمة و الثاني مؤيد للإدماج ، و مع ذلك اعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، و دافع العديد من المتدخلين عن أطروحة " الفيدرالية " ، كما عبر بعض ممثلي فيدراليات الحزب بالجزائر عن الخوف السائد لدى الأوربيين و المسلمين على حد السواء، وفي التوصية الختامية أكد المؤتمر أن مصير فرنسا يحدد في مقاطعات ما وراء البحر، و

إذا لم يتم قلب السياسة الحالية، و في حال أفضت الانتخابات التشريعية القادمة عن أغلبية لليمين لن يكون هناك شراكة و لكن الانفصال [4].

بمناسبة هجومات الشمال القسنطيني (20 - أوت- 1955) نشرت اللجنة المديرة للحزب الاشتراكي بتاريخ 29- أوت – 1955 تدعو الحكومة لإرجاع ملك المغرب من منفاه، لكنها لم تقدم تحليلا جديدا بالنسبة للجزائر، فحين صرح غي مولي أنه لا يمكن القيام بشئ هام بالنسبة للجزائر[5] . كذلك لم تقدم جريدة لوبوبيلر تحليلا عميقا حول الهجومات باستثناء المقالين المنشورين في عدد 19- سبتمبر- 1955 أين تحدثت بعمق عن الأحداث ونتائجها.خمسة أشهر بعد هجومات الشمال القسنطيني، سيتجاوز الحزب الاشتراكي المطالب الاقتصادية والاجتماعية من أجل مطالب الحرية و الديمقراطية.

رغم تأييد الحزب الاشتراكي لحكومة منداس فرانس دون المشاركة فيها لكنه انتقد بشدة حكومة الراديكالي إيدغار فور بحجة تراجع الوضع بالجزائر، و انتقد حالة الطوارئ، ولاحقا ستصوت اللجنة المديرة للحزب الاشتراكي و بتاريخ 7-سبتمبر- 1955 ضد استدعاء المجندين بالجزائر.

كما دعا الأمين العام للحزب إلى ضرورة اللجوء إلى الحلول السياسية دون الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي تجاوزها الزمن. من جهتها أدانت المجموعة البرلمانية بقيادة إيدوارد ديبرو" Edouard Depreux" التطبيق الجزئي لدستور الجزائر،كما حاول الاشتراكيون الاستغناء عن المصطلحات القديمة " الجزائر هي فرنسا " للتعبير عن تميزهم عن سياسة الحاكم العام جاك سوستيل المؤيدة للإدماج حيث تم الحديث وبقلم أندري بيدي "André Bidet " عن الشراكة الفرنسية- المسلمة.

وعموما قامت سياسة الحزب على ضرورة محافظة فرسا على إمبراطوريتها الاستعمارية من خلال الارتباط الكلي أ و الاتحاد الفيدرالي، و طيلة هذه الفترة شكل المشكل الجزائري أحد المواضيع الأساسية في مناقشات مؤتمرات الحزب و لجانه الوطنية حيث حاول غي مولي استغلال المشكل الجزائري من أجل توطيد حكومة الجبهة الجمهورية لذلك اعتمد سياسة الثلاثية : وقف إطلاق النار، الانتخابات،و

المفاوضات، و هي فكرة ابتكرها جيل مارتيني منذ سبتمبر 1955 ووظفها غي مولي في حملته الانتخابية سنة 1956.و حتى بالنسبة للمناضلين الأكثر ليبرالية داخل الحزب أمثال إيدوارد ديبرو و ألان سافاري" Alain Savary" و روبير فارديه" Robert Verdier" فضلوا بداية الأمر المسائل المغربية و التونسية و ناشدوا فقط تطبيق دستور 1947.

إذا كان الحزب الاشتراكي قد أبدا استعدادا لحل المشكل الجزائري لكن ذلك كان مجرد خطوة تكتيكية فرضتها الانتخابات التشريعية- جانفي 1956- من أجل تجديد الجمعية الوطنيةالفرنسية- حيث صرح غي مولي في جريدة إكسبرس :" أن حرب الجزائر حمقاء و لا نهاية لها"[6]. و قد بدا واضحا خلال الحملة الانتخابية رغبة الحزب الاشتراكي في تقديم برنامج يميزه عن باقي الأحزاب وفي نفس الوقت يمكنه من مكانة الحكم فيما يخص مشكل الجزائر لذلك انتقل من استخدام مصطلح " التهدئة " في خطابه السياسي إلى توظيف مصطلح " السلام بالجزائر ".

كما أن الاطلاع على مواضيع الحملة الانتخابية لمرشحي الحزب الاشتراكي خلال انتخابات جانفي 1956 يدل على تفاوت الآراء حول ماهية حرب الجزائر وقد تراوحت بين مصطلح "المشكل " ، " الأزمة " و" الأحداث "، فحين وصفها مارسيل كارتيه " Marcel Cartier " بالجريمة، وباستثناء جون باليرو "Jean Palmero " نادى أغلبية المرشحين بصيانة الجزائر ضمن الجمهورية الفرنسية.

وخلال اجتماع الحزب الاشتراكي في مؤتمر بيتو "Puteaux " يومي 14 و 15 جانفي 1956 طلب أورست روزفيلد " Oreste Rosefeld" مدير تحرير " Populaire-Dimanche" بتكريس السلام بالجزائر وهو من مناصري الفعل الوطني الجزائري، لكن و لا توصية تجسدت خلال المؤتمر.

لقد تولى الاشتراكي "غي مولي" رئاسة المجلس الجديد في ظل الجبهة الجهورية في انتظار تجسيد وعود الاشتراكيين لكن تكفي زيارته للجزائر من أجل تعيين كاترو كحاكم عام لتتلاشى وعود الحزب الاشتراكي أمام مناهضة المعمرين خلال أحداث 6 فيفري 1956 أين واجهه هؤلاء بالطماطم.

بعد 6 فيفري ستتخذ سياسة الجبهة الجمهورية بقيادة اشتراكية منعرجا خطيرا فيما يخص الجزائر حيث تم التصويت على قانون السلطات الخاصة- 12 مارس 1956-، كما أطلقت يد الحاكم العام الاشتراكي روبير لاكوست رغم معارضة بعض الاشتراكيين، و يبدو أن بصمة بعض الاشتراكيين المناصرين لفكرة الجزائر فرنسية قد تجلت خلال هذه الحكومة خاصة نايجلان الذي سيكون أحد مؤسسي "USRAF – l'union pour le salut et le renouveau de l'Algérie Française-" ، وهو تنظيم لليمين أنشأه "جاك سوستيل" في أفريل 1956.

لقد صوت أغلبية النواب الاشتراكيين على قانون السلطات الخاصة رغم معارضة البعض خاصة "ديبرو و فارديه" حيث تطورت هذه المعارضة أكثر بمناسبة القرصنة الجوية في 22-اكتوبر-1956 بموافقة كل من لاكوست و ماكس لوجان، ثم العدوان الثلاثي عل مصر، كما شكلت سياسة "لاكوست" اتجاه الجزائر مصدر قلق و محور معارضة التف حولها مناضلون اشتراكيون أمثال:"ديكسون Déxonne، مازيMazier و دانيال ماير"، كما استنكر "أندري فيلب" وهو أحد المناضلين الاشتراكيين في كتابه خيانة الاشتراكية " le socialisme trahi" جريمة التهدئة و اتهم غي مولي بالتراجع أمام المتطرفين بالجزائر منذ فيفري 1956، و كان مبرره في ذلك جهل غي مولي بالمشكل الاستعماري في الجزائر[7].

منذ شهر مارس 1956 تجلت المعارضة بين أنصار " الفعل الوطني الجزائري " و أنصار" الشخصية الجزائرية " تطورت إلى صراع تيارات داخل الحزب الاشتراكي، فحين اتجه الحزب الشيوعي الفرنسي بعد تصويته لصالح قانون السلطات الخاصة- مارس 1956- للاعتراف بالفعل الوطني الجزائري في مؤتمر هافر"Havre " المنعقد في شهر جويلية 1956.

بمناسبة انعقاد مؤتمر ليل للحزب الاشتراكي(29 جوان-2 جويلية 1956)، دافع الوزراء الاشتراكيون خاصة بينو،ديفار و لاكوست عن نشاطهم الحكومي رغم أن كل من دانيال ماير وروبير فاردي تمنوا توجها آخر للسياسة الفرنسية في الجزائر يعترف بالكفاءة الوطنية للجزائريين، ورغم أن التوصية الخاصة بالجزائر أفرج عنها بعد مفاوضات مطولة مع فيدراليات الحزب، تم تدعيم حكومة غي مولي و لكن ضد

سياسة روبير لاكوست ، ولقد عبر فرحات عباس باسم ج ت و و مصالي الحاج باسم حركته عن الرضى بالانفراج الذي حصل بعد هذا المؤتمر..

من جهة ثانية، يبدو أن سياسة المفاوضات التي تبنتها حكومة غي مولي مع ج ت و في هذه المرحلة كانت سرية ذلك أن حكومة الجبهة الجمهورية حاولت الحفاظ على أغلبية برلمانية تؤمنها أصوات الحركة الجمهورية الشعبية و المستقلين ، و هو الأمر الذي يفسر أيضا غياب الشخصية السياسية للثوار في الخطاب السياسي الاشتراكي.

لابد من الإشارة أيضا أن عملية القرصنة الجوية و التي استهدفت بعض قيادي ج ت وفي 22-اكتوبر-1956 كانت بتواطؤ من وزير الخارجية الاشتراكي " ماكس لوجان" و ربما روبير لاكوست و هو الأمر الذي دفع آلان سافاري للاستقالة .

وفي نفس الفترة تورطت حكومة الجبهة الجمهورية في العدوان الثلاثي على مصر، و بعد هذا الهجوم عقد الحزب الاشتراكي مجلسه الوطني بتاريخ 16-ديسمبر- 1956 حيث جددت الأغلبية ثقتها في" غي مولي" و لكن استمرت الأقلية ترفض توجهات إدارة الحزب و مثال ذلك المجموعة الملتفة حول أندري فينو André Viénot – زوجة "بيار فينو" وزير حكومة الجبهة الشعبية- والتي اعتبرت أن الحكومة الحالية رهينة أصوات اليمين لذلك رفضت التفاوض مع الثوار و تنكرت لمبادئ الاشتراكية بهجومها على قناة السويس.

كذلك و في نقاش علني نشرت تفاصيله جريدة "figaro le " بتاريخ 17-ديسمبر- 1956 اعتبر شارل أندري جوليان- و هو من الأقلية- أن قانون الجزائر لا بد أن يتم التفاوض عليه وهي نفس الفترة التي كتب فيها أندري فيليب كتابه " خيانة الاشتراكية " و الذي عبر من خلاله عن فشل ثلاثية "غي مولي" .

تطورت المعارضة ضد سياسة غي مولي وروبير لاكوست، رغم وجودها ضمن الأقلية ،حيث تشكلت في جانفي 1957 اللجنة الاشتراكية لدراسة النشاط من أجل السلام بالجزائر" le comité socialiste d’étude et d’action pour la paix en Algérie"-CSEAPA - ترأسها روبير بلوم " Robert Blum "حول كل من ديبرو و

فاردييه و سافاري- كاتب عام للعلاقات المغربية والتونسية في حكومة غي مولي- و الذي قدم استقالته بعد عملية القرصنة الجوية[8].

في شهر جانفي 1957، أوكل روبير لاكوست للجنرال ماسو مهمة حفظ الأمن بالجزائر العاصمة أين أصبح التعذيب أحد وسائل الحرب ضد جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي أثار بعض البرلمانيين الاشتراكيين أمثال: قاستون ديفار، موريس ديكسون و الذين دعوا إلى إنشاء لجنة حماية الحقوق والحريات " commission de sauvegarde des droits et des libertés individuelles" مهمتها تقصي الأوضاع و لكنها كانت مجرد وسيلة لتهدئة الوضع.

ويبدو أن الأهمية السياسية للؤتمر الوطني " 49" للحزب الاشتراكي(27 جوان- 1 جويلية 1957) تكمن في أن موقف الحزب هو الذي سمح بحل الأزمة الحكومية، و بشأن المسألة الجزائرية تواجهت خلال المؤتمر ثلاثة تيارات: التيار الأول موافق على سياسة غي مولي ولاكوست، الثاني تيار الأقلية بقيادة فاردييه، و الثالث تجسد في دور الوساطة الذي تولاه السيد ديفار و الذي عارض سياسة لاكوست اتجاه الجزائر[9].

لقد تطورت المعارضة داخل الحزب الاشتراكي بسبب مشكل الجزائر إلى درجة ظهور تيارات جديدة حيث ظهر في شهر ديسمبر 1957 اتحاد اليسار الاشتراكي- l'UGS- الذي تمركز بين الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي و قد اعتمد مناضلوه أسلوب الاشتراكيين الثورين والديمقراطيين وآخذوا الشيوعيين بسبب ابتعادهم عن الديمقراطية والاشتراكيين لأنهم لم يترجموا إرادة الكفاح عن القاعدة، و قد وعد اتحاد اليسار بترتيب اتفاقيات خاصة بحرب الجزائر.

كذلك خلال انعقاد المجلس الوطني للحزب الاشتراكي(15- 16 مارس 1958) هو المشكل الجزائري الذي شد الانتباه و خاصة بعد التقرير العنيف الذي قدمه سافاري – ممثل المعارضة الاشتراكية- بخصوص سياسة لاكوست حيث دعا إلى غلق الحدود الجزائرية- التونسية وعبر عن تفائله بنتائج القانون الإطار بالجزائر.

2-الحزب الاشتراكي و الثورة الجزائرية خلال الجمهورية الخامسة(1958- 1962):

بعد قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول، أحدث النقاش حول الاستفتاء انشقاقا لدى الحزب الاشتراكي أين أعلنت المعارضة التقليدية بقيادة " ديبرو " الانفصال عن الحزب،كما أدان الحزب الاشتراكي حركة 13- ماي-1958 و لكنه وضع الثقة في ديغول وحجتهم في ذلك تجنب أن يقع هذا الأخير رهينة اليمين.

و بمناسبة انعقاد المؤتمر "50 " للحزب الاشتراكي (11-14 سبتمبر 1958) انتقد "ديبرو "باسم الأقلية المعارضة نشاط غي مولي و حضور وزراء اشتراكيين في حكومة ديغول، و قد تضمنت التوصية الخاصة بالجزائر الإعلان عن مفاوضات مع ممثلين مؤهلين لكل الشعب الجزائري مع التنازل عن الثلاثية التي طالما روج لها أمين الحزب "غي مولي".

كذلك استمرت المعارضة داخل الحزب الاشتراكي تعبرعن رفضها مشاركة الحزب ضمن حكومة ديغول و هو الأمر الذي تجلى خلال المؤتمر "51 " (9-12-جويلية 1959) أين آخذ "بينو" و "غيل" غي مولي بسبب علاقاته مع ديغول و دوبري لكن "غي مولي و ديفار" أكدا أن الجنرال "ديغول" كان الأفضل من أجل سياسة جزائرية تتوافق و مطالب الحزب بشأن الجزائر.

بعد إعلان الجنرال ديغول عن تقرير المصير(16- سبتمبر-1959) و عملية المتاريس(جانفي-1960) دعم الحزب الاشتراكي ديغول، لكنه انتقد بشدة رئيس حكومته دوبري.وبمناسبة اجتماع ندوة فانسان(20- جوان- 1960) بمبادرة من أنصار الجزائر فرنسية ،دعا مكتب الحزب إلى عدم المشاركة ، حيث تم إقصاء كل من "روبيرلاكوست و لافوند" بسبب المشاركة في الندوة. و لما تم الإعلان عن مفاوضات إيفيان بارك الحزب الاشتراكي افتتاح المفاوضات خلال اجتماع مؤتمره "53 "(16- ماي- 1960).

تأسيس الحزب الاشتراكي الموحد: تأسس في أفريل 1960 حيث تولى "إيدوارد ديبرو " الأمانة العامة و كانت لسان حاله جريدة المنبر الاشتراكي" Tribune socialiste " ثم فرنسا - الملاحظ "observateur France " ، فقد ظهر الحزب الجديد ضمن معارضة مزدوجة : معارضة حرب الجزائر و معارضة الدعم الذي

قدمه الحزب الاشتراكي لديغول بوصف حكومته المنحدرة من حركة 13 ماي تشكل انقلابا عسكريا. و قد استقطب الحزب شخصيات من الحزب الاشتراكي و الراديكالي أمثال: دانيال ماير، إيدوارد ديبرو، و منداس فرانس و في الغالب كان مناضلوه مناهضون للاستعمار.

لقد عرف الحزب الاشتراكي الموحد نشاطا مكثفا في الجزائر و تشكلت له فروع في مناطق مختلفة، ففي اجتماع للحزب عقده بالجزائر العاصمة يوم 6- ماي-1960 تحدث "لوسيير Lesieur عن تشكيل مرتقب لمجموعة طلبة الحزب الاشتراكي الموحد في ثانوية Bugeud، كما تطورت مجموعة الحزب بوهران بقيادة جيبرج Jiberge [10].

الخاتمة:

لقد كان للثورة الجزائرية الأثر الحقيقي على الحياة السياسية في فرنسا و خاصة على الحزب الاشتراكي من خلال مرور هذا الأخير إلى المعارضة رغم مشاركته في حكومة الجبهة الجمهورية، ورغم أن العديد من الوزراء الاشتراكيين كان لهم الدور البارز في كثير من القرارات المصيرية بالنسبة للجزائر خلال الفترة الاستعمارية، و أيضا بدليل الانقسام الذي شهده الحزب بسبب الثورة و ظهور أحزاب منشقة خاصة الحزب الاشتراكي المستقل-PSA-.

يبدو أيضا أن حكومة الجبهة الجمهورية جسدت خيانة الفكرة الاشتراكية، و لم تكن هذه الأخيرة في وضعية تسمح لها بتسوية المشكل الجزائري ما دام مطلب إيقاف العنف لم يتحقق،فالسياسة المنتهجة منذ جانفي 1956 و إلى غاية ماي 1957 اندرجت فقط ضمن سياسة الإصلاحات، مع ذلك طور الحزب الاشتراكي الفرنسي سياسة الإلحاق إلى سياسة قائمة على الشراكة بين المسلمين و الأوربيين في الجزائر.

الهوامش:

-1Roucaute Yves, Histoire socialiste de la commune de paris à nos jours, Paris , le drapier,1987,p453

2-Martin Evans, Mémoire de la guerre d'Algérie ; l'Harmattan ;Paris, novembre,2007,p55

3- Archives du groupe parlementaire SFIO,CHEVS,GS7,1955-

4-ا نظر تصريح الأمين العام للحزب الاشتراكي في جريدة populaire بتاريخ 11 سبتمبر 1955

5-Etienne Maquin ;le parti socialiste et la guerre d'Algérie(1954-1958),éd l'Harmattan, paris,1990 ,p 53.

6-Jacques Kergoat, Marceau Pivert socialiste de gauche, éd de l'atelier, paris, 1994, p298

7-Ibid, p 292

8-Maryvonne prévôt, Alain Savary, les combats d'une vie(1940-1971),thése de doctorat à l'IEP-

9_- Becker Jean-Jacques, Mollet Gy , un camarade en république, Vingtième Siècle, Revue d'histoire, Année 1988,volume 20, n 1,p 156.

10- la SFIO face a la V république, majorités et minorités, in revue Française de science politique ; Année 1964,volume 4 ,n 3.